

Distr.: General
6 May 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

ملخص أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2019-2020

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيا موجزا لأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي للفترة 2019-2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق

230620 150620 20-06463 (A)



ملخص أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2019-2020

موجز

يتضمن هذا التقرير النقاط البارزة في عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2019 وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2020. وعلى مدى العقد الماضي، عملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة منهجية على معالجة مسألة المساواة، وهي مسألة تقع في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، على النحو المعرب عنه في المبدأ التوجيهي المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب. واستمرت اللجنة، بوصفها مؤسسة ملتزمة التزاماً تاماً بتنمية بلدان المنطقة، في تكوين تقليد فكري مبتكر خاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي ترسيخ دورها كمركز فكر رائد في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وواصلت اللجنة تعزيز دورها الرئيسي في عقد الاجتماعات عن طريق تعزيز المنابر الحكومية الدولية، وتوفير حيز للحوار بشأن السياسات العامة، وبناء توافق الآراء، والتعلم من الأقران، وتنظيم مناقشات بشأن وضع المعايير أو القواعد، فضلاً عن تقديم الدعم التشغيلي والتعاون التقني وبناء القدرات والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها. وبهذه الصفة، أجرت اللجنة التحليلات وقدمت المشورة في مجال السياسات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 التي أصابت العالم في عام 2020. وحافظت اللجنة على دورها كمنتدى شامل للجميع ومحايد لتعزيز مناقشة السياسات العامة، وتبادل أفضل الممارسات، والترويج للمواقف الإقليمية في المنتديات العالمية، وكذلك في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تُعقد على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي ومؤتمرات القمة التي يعقدها رؤساء الدول والحكومات.

أولا - مقدمة

1 - ظلّ تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة يوجّه عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد ركّز برنامج عمل اللجنة على المجالات الاستراتيجية الرئيسية الخمسة التالية التي حدّدت بعد مشاور وثيق وحوار مع الدول الأعضاء فيها وأعضائها المنتسبين، فتشكّلت على إثر ذلك استجابة متعددة التخصصات لاحتياجات الدول الأعضاء ومطالبها في سبيل تحقيق التنمية المستدامة: (أ) صياغة الاستراتيجيات، بما في ذلك تصميم ومتابعة وسائل تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وتحليل أوجه الترابط الرئيسية بين السياسات بشأن مواضيع تتصل بمجالات من قبيل التجارة، وتمويل التنمية، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع نطاق تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وقواعد العمل مع القطاع الخاص، والشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص؛ و (ب) تشجيع اعتماد سياسات اقتصاد كلي وسياسات ضريبية سليمة، فضلا عن تنويع الإنتاج والصادرات؛ و (ج) تعزيز التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع وفي صلبها مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين؛ و (د) الترويج لإدماج أهداف التنمية المستدامة وتدبير الحد من أخطار الكوارث في برامج التخطيط والميزنة والاستثمار الوطنية والإقليمية بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري؛ و (هـ) تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية على دعم صياغة سياسات عامة قائمة على الأدلة ومتابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة.

2 - وعزّزت اللجنة التنسيق الإقليمي، بالعمل عن كثب مع نظام المنسقين المقيمين، الذي أصبح، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2019، جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة في سياق إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

3 - وبالنظر إلى التعاون الوثيق المستمر بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي الموجودة في المنطقة في مواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تمكّنت اللجنة من دعم الدول الأعضاء من خلال تقديم تحليل لآثار الجائحة الاجتماعية والاقتصادية على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى التنفيذ العام لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أصدرت اللجنة عدة تقارير وأنشأت مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو متاح في الموقع الشبكي للجنة، ويقوم بإحصاء ورصد التدابير التي اتخذتها حكومات المنطقة لمواجهة الأزمة. وقد أنشئ المرصد بالتعاون مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي.

4 - ويبيّن هذا التقرير مساهمة اللجنة في عام 2019، وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2020، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالشراكة مع مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة وخارجها لتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة

ألف - التصدي لأزمة كوفيد-19 وأثرها على تنفيذ خطة عام 2030 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

5 - ستؤثر جائحة كوفيد-19 تأثيرا حادا على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ليس في الأجل القصير فحسب، بل أيضا في الأجلين المتوسط والطويل. وسيتوقف هذا التأثير على خصوصيات اقتصادات هذه البلدان ومدة الجائحة والتدابير الاجتماعية والاقتصادية التي تتفدها سلطاتها الوطنية. ومن أجل تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة في مواجهة التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19، قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتعبئة مواردها وشبكاتها. وفي أوائل نيسان/أبريل 2020، أطلقت اللجنة مرصد كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الإنترنت، وهو يعرض معلومات تُستكمل باستمرار عن التدابير والإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني والتي يجري رصدها بدعم من المنسقين المقيمين للأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي. ويقدم المرصد أيضا معلومات مستكملة منتظمة أخرى من خلال سلسلة من المنشورات والأدوات، من بينها التقارير خاصة، والتحليلات ذات الصلة والتوصيات في مجال السياسة العامة بشأن قضايا مواضيعية مختارة.

6 - ومن خلال المرصد ومبادرات التوعية الإضافية، بما في ذلك المشاركة في المقابلات الإعلامية التي تجريها الأمانة التنفيذية والحوارات القطاعية التي تُجرى مع السلطات الوطنية عبر الإنترنت، قَدّمت اللجنة معلومات مستكملة عن أثر كوفيد-19 على استجابات السياسات العامة التي تُنفذ في بلدان المنطقة في السياق الحالي، فضلا عن توصيات في مجال السياسات العامة بشأن مسائل اقتصادية واجتماعية في سياق ما بعد كوفيد-19. وفي هذا الصدد، عُقد اجتماع لأعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 2 نيسان/أبريل 2020. وعُقدت أيضا اجتماعات مع رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية، في سياق المؤتمر الإحصائي للأمريكيتين، وترأس الأمانة التنفيذية جلسة الإحاطة التي قَدّمها الوزراء والسلطات الرفيعة المستوى التابعة لآليات النهوض بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاستجابة لأزمة جائحة كوفيد-19 من منظور جنساني (8 نيسان/أبريل)، وترأس حوارا إقليميا رفيع المستوى مع وزراء مالية أمريكا اللاتينية بشأن الاستجابة لكوفيد-19 (13 نيسان/أبريل). وعقدت اجتماعات مماثلة مع وزراء التنمية الاجتماعية ووزراء المالية للدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي على وجه التحديد، في 21 و 28 نيسان/أبريل، على التوالي، لمناقشة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في هذا السياق.

باء - الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة التي اعتمدها بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

7 - في سياق "عقد العمل" من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، بذلت اللجنة جهدا منهجيا لتحسين تصور الحالة الاجتماعية والاقتصادية لفئات سكانية محددة، مثل المتحدرين من أصل أفريقي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والأطفال، والشعوب الأصلية، والمسنين، والنساء، والمهاجرين. وعملت اللجنة أيضا على تحديد كيفية تفاعل أشكال التمييز المتعددة فيما بينها، باستخدام نهج متعدد الجوانب، وبيّنت ذلك في البيانات التي أنتجتها. وفي هذا الصدد، حدّدت اللجنة،

في وثيقتها المعنونة العقبات الحاسمة التي تعترض التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معلومات أساسية لخطة إقليمية (Critical Obstacles to Inclusive Social Development in Latin America and the Caribbean: Background for a Regional Agenda)، المقدّمة في الدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مكسيكو سيتي، تشرين الأول/أكتوبر 2019)، ما لا يقل عن ثماني عقبات أساسية تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع في المنطقة، من بينها استمرار الفقر، وأوجه عدم المساواة الهيكلية، وأوجه القصور في توفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية، وعدم كفاية الاستثمار الاجتماعي، ومختلف أشكال العنف والكوارث وتغير المناخ.

8 - وبناء على أسس ذلك العمل، اعتمدت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي، الخطة الإقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بوصفها أداة تقنية وسياسية تمكّن من إحراز تقدم نحو تنفيذ البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وخطة عام 2030 في المنطقة. وتعكس الخطة الإقليمية تأييد البلدان لوضع سياسات عامة كوسيلة للتصدي للفقر وأوجه عدم المساواة الهيكلية والتحديات الجديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتتمثل أهدافها الرئيسية في تحديد مسارات العمل الرامية إلى ترسيخ التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي والمساواة، وإيجاد توافق في الآراء بشأن مسارات العمل هذه؛ وكذلك في الترويج لسياسات عامة عالية الجودة من أجل التنمية الاجتماعية تمكّن جميع السكان من ممارسة حقوقهم، ولا تترك أحداً خلف الركب؛ وتعزيز البعد الاجتماعي في خطة عام 2030 ودور وزارات التنمية الاجتماعية والكيانات المماثلة في الخطط العامة؛ وتعزيز مجالات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي كوسيلة لترسيخ التقدم نحو التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، في إطار أهداف التنمية المستدامة.

جيم - نحو نموذج إنمائي جديد: خطة إنمائية شاملة للسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجنوب وجنوب شرق المكسيك

9 - أحرز تقدم كبير عام 2019 في صياغة خطة إنمائية تهدف إلى إيجاد حيز للتنمية المستدامة والفرص المحلية في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس وفي تسع ولايات في جنوب جنوب شرق المكسيك من أجل تحسين نوعية حياة السكان، ولها رؤية شاملة تتناول دورة الهجرة وتركز على أمن السكان. وطوال عام 2019، قدّمت اللجنة إلى البلدان نسحا منقحة من مشروع الخطة، التي تتألف من جزأين: (أ) تشخيص الأسباب الهيكلية والاستجابة المقترحة في مجال السياسات في إطار أربع ركائز هي: التنمية الاقتصادية؛ والرفاه الاجتماعي؛ والاستدامة البيئية وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛ والإدارة الشاملة لدورة الهجرة؛ و (ب) أكثر من مائة اقتراح ملموس، من بينها ما يتعلّق بالاستثمار في مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق، وتنمية قطاعات رئيسية معينة، وبناء القدرات. ويجري إعداد الاقتراحات بالاشتراك مع جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ويجري تعديلها في ضوء التعليقات عليها وبعد إجراء مفاوضات مع أعلى السلطات في البلدان الأربعة جميعها، في عملية تنسيق خاصة تقودها الأمانة التنفيذية للجنة، بناء على طلب الأمين العام.

دال - دعم الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة: الخطة الحضرية الجديدة ومنبر المدن والمناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

10 - تواصل اللجنة دعم المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، تمشيا مع الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عززت اللجنة تعاونها مع إكوادور بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع وزارة التنمية الحضرية والإسكان لدعم البلد في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نظمت اللجنة حلقة عمل في كيتو لتعزيز القدرات الوطنية على رصد المؤشرات المتصلة بالمستوطنات البشرية والإبلاغ عنها. وعلى الصعيد الإقليمي، عقدت اللجنة، في 21 و 22 تشرين الأول/أكتوبر، الجمعية العامة الثامنة والعشرين للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سان خوسيه. وخلال الاجتماع، عرضت اللجنة منبر المدن والمناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقترح. ويشتمل المنبر على مرصد يعرض معلومات مجمعة عن المدن والمناطق الحضرية في المنطقة لمن أراد الاطلاع عليها، ويستضيف منتدى إلكترونيًا، بهدف تعزيز قدرات مختلف الجهات الفاعلة في مجال المسائل الحضرية، ويوفّر حيزًا لمتابعة وتقييم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بدقة، من خلال خطة العمل الإقليمية وتحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

هاء - إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب

11 - استخدمت اللجنة قدراتها على عقد الاجتماعات وتأثيرها في صياغة الخطة الإقليمية من أجل وضع أهداف التنمية المستدامة في صدارة المناقشات التي تجري بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وخلال اجتماع عمل للشبكة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عقد في مكسيكو سيتي يومي 28 و 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، انفتحت الدول الأعضاء الـ 14 الحاضرة على خريطة طريق لمواصلة تعزيز عمل الشبكة في ثلاثة مجالات هي: بناء المؤسسات والإحصاءات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وساهمت اللجنة أيضا في المناقشات التي جرت في الحلقة الدراسية الدولية الأولى بشأن التحديات الإقليمية التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المعقودة في برلمان السوق الجنوبية المشتركة في مونتيفيديو في حزيران/يونيه 2019، لتبادل الآراء بشأن إدماج الأهداف في عمل البرلمانات.

واو - تعزيز القدرات على إجراء تحليل ديمغرافي شامل وإجراء تعداد السكان

12 - طوال عام 2019، قدّمت اللجنة دورات تدريبية رئيسية في مجال التحليل الديمغرافي، ودعم إجراء التعدادات، والمساعدة التقنية بشأن المواضيع السكانية، بما في ذلك التقديرات والإسقاطات السكانية. وقد ركّزت هذه الإجراءات تركيزا كبيرا على إدراج المنظور الجنساني والمنظور العرقي من خلال دورات تدريبية لנסاء الشعوب الأصلية وتقديم المساعدة التقنية بشأن إدراج المنظور الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة في تعدادات السكان، مما يسهم في تحقيق الهدفين 5 و 10 من أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة. وقدّمت المساعدة التقنية أيضا إلى الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وبنما وبيرو وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا، بدعم من صندوق الأمم

المتحدة للسكان، وقد شملت مختلف مجالات عملية التعداد السكاني، ومنها رسم الخرائط، ووضع الاستمارات، والحوار مع المستعملين، وتجهيز الاستمارات وأنشطة التقييم والتدريب على استخدام البيانات وتحليلها، وإلى جانب ذلك إعداد التقديرات والإسقاطات السكانية. وفي هذا الصدد، وبعد دعم منهجي من اللجنة على مدار السنة، أكملت غواتيمالا بنجاح تعدادها السكاني في عام 2019، بعد 16 عاما.

ثالثا - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030

13 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسّقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عملية إطلاق بوابة لأهداف التنمية المستدامة، وهي منبر معرفي إقليمي مشترك بين الوكالات خاص بالأهداف. وعُرض هذا المنبر، الذي وُضع استجابة لقرار الجمعية العامة 279/72 (انظر أيضا A/74/73-E/2019/14، الفقرة 113) وبإسهامات من جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على نواب الأمين العام وعلى المديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة في آذار/مارس 2020. وسيتيح المنبر للبلدان - وأفرقة الأمم المتحدة القطرية - الحصول على معارف متخصصة من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية الناشئة المتصلة بخطة عام 2030، وتيسير رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، على الصعيدين الإقليمي والقطري، ومتابعته إحصائيا، وتعزيز التعاون بشأن التنمية المستدامة مع كيانات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي العاملة على الصعيد الإقليمي، وسيكون مرجعا لجميع المعلومات المتصلة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

14 - ويورد المنبر، المتاح باللغتين الإنكليزية والإسبانية، الهيكل المؤسسي لتنفيذ خطة عام 2030 على الصعيدين الإقليمي والوطني، ويقدم لمحة عامة عن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وغايات كل منها، مع تحديد التحديات والفرص المتصلة بالتنفيذ والإبلاغ عن الرسائل الرئيسية المتعلقة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويشمل المنبر قاعدة بيانات إقليمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والترتيبات المؤسسية لمتابعة خطة عام 2030، ولوحات متابعة، وموجزات إحصائية، ومبادئ توجيهية تقنية، وصلات بأكثر من 50 قاعدة بيانات إحصائية للوكالات المسؤولة عن هذه المؤشرات والوكالات الشريكة.

15 - وأصبح المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، الذي أنشئ قبل 19 عاما، دعامة حاسمة للتنمية الإحصائية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسبب أدواره التي لا حصر لها، والتي تشمل تمثيل المنطقة في الآليات العالمية المشاركة في عملية أهداف التنمية المستدامة. وخلال الاجتماع العاشر للمؤتمر، المعقود في الفترة من 19 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في سانتياغو، اتفقت البلدان على ضرورة السعي إلى وضع استجابة إقليمية تعاونية للطلب على الإحصاءات الرسمية دعما لصياغة سياسات تقوم على الأدلة في إطار خطة عام 2030 ومساهمة في تحسين تنظيم وإدارة النظم الإحصائية الوطنية.

16 - وتواصل اللجنة العمل من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إنتاج الإحصاءات الرسمية لرصد خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وعلى الصعيد الوطني، قُدمت المساعدة التقنية إلى بلدان المنطقة، بوسائل منها تنظيم دورات مباشرة ودورات عبر الإنترنت، بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إنتاج البيانات والإحصاءات. وإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة وثائق تحليلية عن المؤشرات المقترحة على الصعيد العالمية والإقليمية والمحلية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعن مواطن قوة البلدان وضعفها في إنتاج المؤشرات التي تسترشد بها السياسات العامة، مما يكفل عدم تخلف أحد عن الركب. وعلى الصعيد الإقليمي،واصلت اللجنة، بوصفها الأمانة التقنية

للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، ومن خلال الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية (الذي أصبح الآن مجتمعاً للممارسين)، ضمان إدماج منظور جنساني في المتابعة الإقليمية لخطة عام 2030، بالتآزر مع الالتزامات الواردة في الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية. وعلاوة على ذلك، واصلت اللجنة، على الصعيد العالمي، المشاركة بنشاط في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية. وإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة، من خلال مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتجميع ونشر المعلومات عن مؤشر معدلات قتل الإناث، الذي يشكل جزءاً من الإطار الإقليمي لرصد أهداف التنمية المستدامة.

17 - وتعمل اللجنة أيضاً على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات المالية والتجارية مع مختلف البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي مجال الفجوات الجنسانية في النظام المالي، تدعم اللجنة إنتاج بيانات لتحديد الفجوات الجنسانية فيما يتعلق بالحصول على المنتجات المالية وخدمات النظام المالي واستخدامها في شيلي وغواتيمالا وكوستاريكا (الغائتان 5 (أ) و 8-10). وفي مجال نوع الجنس والتجارة، قُدمت المساعدة التقنية في عدة بلدان مثل أوروغواي وبيرو والسلفادور وشيلي.

18 - ورَكَزَت اللجنة، في العدد الصادر عام 2019 من المنشور المعنون "البانوراما الاجتماعية لأمريكا اللاتينية" (Social Panorama of Latin America)، على أهمية المساواة المحورية في التنمية المستدامة والشاملة. وإضافة إلى ذلك، أعدت اللجنة ورقة موقف بعنوان "العقبات الحاسمة أمام التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معلومات أساسية عن الخطة الإقليمية" (Critical Obstacles to Inclusive Social Development in Latin America and) (the Caribbean: Background for a Regional Agenda)، وقدّمَتها إلى حكومات المنطقة في الدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مكسيكو سيتي، تشرين الأول/أكتوبر 2019). وعلاوة على ذلك، نشرت اللجنة كتاباً بعنوان "البرامج الاجتماعية، والقضاء على الفقر، وإدماج العمالة: دروس مستفادة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (Social Programmes, Poverty Eradication and Labour Inclusion: Lessons from Latin America and the Caribbean)، للتشجيع على اتباع نهج شامل إزاء البرامج الاجتماعية من قبيل التحويلات النقدية المشروطة، وبرامج إدماج العمالة والإنتاج، والمعاشات التقاعدية الاجتماعية، التي لها أهمية خاصة في سياق كوفيد-19. وقد احتلّت مسألة التمويل لأغراض التنمية المستدامة الصدارة، وتم التركيز على تعبئة الموارد المحلية باعتبارها من مصادر التمويل البديلة. ومن بين التحديات الأخرى التي صودفت، يقل مستوى التمويل عما يمكن أن يكون عليه في معظم البلدان، ليس فقط بسبب العيوب في تصميم الضرائب وإدارتها، ولكن بوجه خاص بسبب ارتفاع مستويات التهرب الضريبي - على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء - وانتشار النفقات الضريبية الضخمة.

19 - وفي سعي اللجنة إلى إعادة تأكيد ضرورة إيجاد أدوات جديدة للتعاون الإنمائي، أطلقت تقريراً معنوناً "الأفاق الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لعام 2019" (Latin American Economic Outlook 2019)، وهو تقرير أعد بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي، يدعو إلى وضع سرد جديد لأنشطة التعاون، يشار إليه باسم "التنمية في المرحلة الانتقالية". ويشدد التقرير على الحاجة إلى تعددية أطراف متجددة وشاملة للجميع بهدف صياغة

نموذج جديد للتعاون الدولي يعترف باحتياجات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل التغلب على العراقيل الإنمائية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة.

20 - وطوال عام 2019 وفي أوائل عام 2020، واصلت اللجنة دعم بلدان المنطقة في تنفيذ برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتمده الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري السادس المعني بمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (إعلان كارتاخينا دي إندياس). وعززت اللجنة التعاون الإقليمي بغية مواصلة المضي قدما في الإدماج، وإضفاء الطابع الرقمي على الإنتاج، وتنمية مهارات السكان، وتعزيز الحكم المفتوح والحوكمة من أجل حفز التعاون بين البلدان. وفي عام 2020، سيعقد الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري السابع.

21 - وأجرت اللجنة بحثا بشأن موضوع "تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرات على إدارة المعارف دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي المتعددة الجزر"، حيث أن المسائل المتصلة بالمحيطات وإدارة الموارد البحرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار أصبحت محورية بشكل متزايد في برنامج عمل اللجنة.

رابعا - تسليط الضوء على استراتيجية "منطقة البحر الكاريبي أولا" التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدعم المقدم لتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة دون الإقليمية

22 - تهدف مبادرة مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى مواجهة ضعف منطقة البحر الكاريبي أمام تغير المناخ والكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى ديونها. ومن أجل سد الفجوة التمويلية المتصلة بتمويل أهداف التنمية المستدامة، دعت اللجنة إلى إنشاء الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود، كجزء من استراتيجية لتخفيف عبء الديون تستند إلى اقتراح مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وإلى أن يستخدم المانحون الموارد المتعهد بها لتمويل الشطب التدريجي لرصيد الديون المتعددة الأطراف للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي في مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف، فضلا عن رصيد الديون الثنائية للدول الأعضاء. وتقوم أنتيغوا وبربودا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين بتجريب هذه المبادرة. وأنتيغوا وبربودا على استعداد للمضي قدما في تقديم اقتراح كامل، بينما تعمل سانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين على الأنشطة المتصلة بالتأهب. وستواصل اللجنة العمل مع بلدان المرحلة الأولى من أجل تجميع خلاصة وافية للمشاريع الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ. وفي الوقت عينه، يستمر العمل على إجراء تحليلات للقدرة على تحمل الديون في هذه البلدان الثلاثة، بهدف تحديد الاستراتيجية المثلى لخفض الديون في كل حالة. وتجري اللجنة مناقشات مع مصرف التنمية الكاريبي بشأن مختلف السيناريوهات التي يمكن لهذه المؤسسات من خلالها أن تشارك في إيواء الصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود وإدارته. وقد اكتسبت هذه المبادرة زخما عندما روجت لها اللجنة في عدة مناسبات أدت إلى مؤتمر قمة العمل المناخي لعام 2019 الذي عقده الأمين العام وخلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

23 - وفي الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، الذي اعتمد بالتركية في 27 أيلول/سبتمبر 2019، حُثَّت البلدان على اتخاذ إجراءات لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه من خلال نُهج متنوعة، بوسائل منها استكشاف مبادرات مقايضة الديون. وأيد الأمين العام هذا الاقتراح أيضا في الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المعقودة في واشنطن العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبهذا الدعم السياسي القوي، تمضي اللجنة قدما لجعل المبادرة حقيقة واقعة بإجراء تحليلات للسيناريوهات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون ووضع خيارات عملية لتخفيض الديون في أنتيغوا وبربودا وسانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين، كأساس للمناقشات والمفاوضات مع الدائنين المتعددي الأطراف والشائنين.

24 - وفي عام 2019، واصلت اللجنة دعم بلدان المنطقة دون الإقليمية في صياغة خططها الإنمائية الوطنية. وأقرت سانت فنسنت وجزر غرينادين بالمشورة التقنية التي قدمتها اللجنة فيما يتعلق بخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2013-2025، التي تتمشى فيها الأهداف والغايات مع أهداف التنمية المستدامة، وكُرست مخصصات من الميزانية للاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الخطة. ودعمت اللجنة غرينادا أيضا في صياغة خطتها الوطنية للتنمية المستدامة للفترة 2020-2035، التي تتضمن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وساعد الدعم التقني المقدم من اللجنة دومينيكا على تحقيق الاتساق في السياسات من خلال إعادة تنظيم الخطط القطاعية لتفعيل استراتيجيتها الوطنية لتنمية القدرة على التكيف. وتلقت سانت لوسيا أيضا الدعم من أجل إعداد خريطة طريق لأهداف التنمية المستدامة واستعراضها الوطني الطوعي بشأن تنفيذ خطة عام 2030، الذي عُرض على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه 2019. وبالمثل، تعرض اللجنة لتقديم الدعم لترينيداد وتوباغو في إعداد استعراضها الوطني الطوعي في عام 2020.

25 - وفي أعقاب هذا العمل الذي قامت به اللجنة، ظهر اهتمام متزايد باستخدام السياسات التجارية لأغراض التنمية الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. ففي عام 2019، أطلقت ترينيداد وتوباغو سياستها التجارية الجديدة، التي تبحث في سبل التنويع الاقتصادي، وتوسيع الأسواق القائمة والجديدة لصادرات السلع والخدمات، وتحقيق الأهداف المتصلة بالتجارة. وأعربت بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية عن اهتمامها بأن تحذو حذوها. وفي عام 2019، نشرت اللجنة دراسة عن أثر تحسين وتنويع السلع والخدمات السياحية في جزر البهاما وبليز وسانت كيتس ونيفس. وتستخدم جزر البهاما بنشاط هذه الدراسة لتوجيه تنمية قطاع السياحة فيها، وقد رأت بليز وسانت كيتس ونيفس أن الدراسة مفيدة لتنفيذ سياسات السياحة الوطنية.

خامسا - الاستفادة من الشراكات من أجل التنمية المستدامة

26 - واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعميق شراكاتها مع كيانات من كل من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة، فيما يتعلّق بأبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.

ألف - التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

27 - عُقد اجتماع آلية التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واجتماع مع جميع المنسقين المقيمين في نيسان/أبريل 2019 في مقر اللجنة في سانتياغو، في إطار الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وتعمل اللجنة بالتعاون الوثيق مع المدير الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي والممثلين القطريين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن مبادرات مختلفة. وتشمل تلك المبادرات المشاركة في تصميم وتنفيذ برنامج مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيادة المنسق المقيم، وذلك من أجل دعم حكومة الأرجنتين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة، التي تركز على تعزيز خدمات رعاية الطفل على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وقد حازت الاستراتيجية منحة من الصندوق المشترك لخطّة التنمية المستدامة لعام 2030.

28 - وكذلك نظمت اللجنة، بالاشتراك مع كيانات أخرى تابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماعات حكومية دولية إقليمية وحوارات بشأن السياسات. وشملت تلك الاجتماعات الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي نُظمت بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في كانون الثاني/يناير 2020؛ والدورة الثالثة للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، التي نُظمت بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واجتماعات هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي نُظمت بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

29 - وواصلت اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ممارستهما التي دامت عقوداً والتمثلة في اعتماد خطط عمل سنوية مشتركة، شملت في عام 2019 تقديم مساعدة تقنية واسعة النطاق إلى بلدان المنطقة في سياق الأعمال التحضيرية لجولة التعدادات لعام 2020 وحلقة العمل الإقليمية بشأن تعزيز القدرات الإحصائية لإجراء التعدادات وأهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، التي اشترك في تنظيمها صندوق الأمم المتحدة للسكان والجماعة الكاريبية.

30 - وتعاونت اللجنة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن التقديرات والإسقاطات السكانية لتقرير التوقعات السكانية في العالم لعام 2019 (World Population Prospects 2019)، وما فتئت تعمل عن كثب مع المكاتب الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة في الأعمال التحضيرية للاستعراض الإقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأجريت دراسة عن السكان المتحدرين من أصل أفريقي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

31 - وفي عام 2019، وضعت اللجنة خطة عمل مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، شملت الإحاطة الإعلامية على الإنترنت للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى التابعة لآليات النهوض بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التصدي لأزمة جائحة كوفيد-19 من منظور جنساني، التي عقدت في 8 نيسان/أبريل 2020؛ ودعم مرصد المساواة بين الجنسين لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإبرام اتفاق لتعزيز مرصد المرأة الكولومبية. وعلى نفس المنوال، تقوم اللجنة، في إطار مبادرة تسليط الضوء، بإجراء دراسة عن قياس معدلات قتل الإناث بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

32 - وعززت اللجنة شراكتها مع برنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بتقديم أدلة دامغة على التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل لعدم مكافحة سوء التغذية، من حيث الإنتاجية والنمو الاقتصادي. ومكّنت المساعدة التقنية المقدمة إلى الاتحاد الأفريقي من خلال شراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الاتحاد الأفريقي من إعداد دراسات مماثلة في عدة بلدان أفريقية في إطار مبادرة تكلفة الجوع في أفريقيا. وتعمل اللجنة وبرنامج الأغذية العالمي أيضا معا في هايتي على وضع استراتيجية جديدة للحماية الاجتماعية والنهوض بها وتقدير التكاليف التي ينطوي عليها تنفيذها.

33 - وكجزء من شراكة اللجنة الطويلة الأمد مع اليونيسيف، نُشرت في عام 2019 دراسات عن حقوق الأطفال المتحدرين من أصل أفريقي، والطفولة في السياقات الحضرية، وتقرير مقارن عن الطفولة في العصر الرقمي، ونوقشت هذه الدراسات في حوارات بشأن السياسات. ويجري العمل حاليا على دراسة الخيارات المتاحة لتقديم الدعم إلى المنطقة في التصدي لأزمة كوفيد-19 من منظور الأطفال والفقير والاستثمار الاجتماعي في سياسات الطفولة. وتتعاون اللجنة أيضا مع المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية المعني بمنع عمل الأطفال والقضاء عليه من خلال تقديم المساعدة التقنية وإجراء الدراسات دون الوطنية في تسعة بلدان.

34 - وفي إطار فرقة العمل الإقليمية المشتركة بين الوكالات المعنية بالشباب، تتسَّق اللجنة إعداد وثيقة مشتركة بين الوكالات بشأن الشباب وخطة عام 2030. وحتى الآن، ساهم في إعداد هذه الوثيقة متطوعو الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وتعاونت اللجنة مع متطوعي الأمم المتحدة في ترجمة الوثائق من خلال منصتها التطوعية على الإنترنت. وقامت اللجنة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بدراسة عن الإنفاق على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

35 - وقد أتاحت عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للجنة تعزيز شراكتها مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. واستجابة لطلبات الحصول على الدعم التقني من وزارات البيئة في الأرجنتين وأوروغواي وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا، أقامت اللجنة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لوضع مبادرة إقليمية للشفافية وإنفاذ المساهمات المحددة وطنيا عن طريق وضع استراتيجيات مناخية طويلة الأجل. وإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة شريكان في البرنامج الإقليمي يوروكليما بلس (EUROCLIMA+)، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، والذي يشجعان فيه على تنفيذ أنشطة إقليمية لرصد المساهمات المحددة وطنيا، والتمويل المتعلق بالمناخ، ومبادرات السياسات الضريبية المراعية للبيئة.

36 - وفي إطار الأنشطة التحضيرية للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعاونت اللجنة ومنظمة العمل الدولية مع وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارة البيئة في شيلي من أجل تنظيم حلقة دراسية إقليمية عن الانتقال العادل والوظائف الرفيعة بالبيئة (سانتياغو، تشرين الأول/أكتوبر 2019). وخلال مؤتمر الأطراف، شاركت اللجنة في عدة مبادرات مشتركة بين الوكالات، مثل تنظيم مناسبة جانبية بعنوان "أمم متحدة واحدة" بشأن أعمال الحق في المشاركة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وشاركت في إعداد تقرير مشترك للأمم المتحدة في إطار العمل من أجل التمكين من المناخ (برنامج عمل الدوحة بشأن المادة 6 من الاتفاقية) مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، واللجنة

الاقتصادية لأوروبا، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي آذار/مارس 2020، تعاونت اللجنة مع وزارة العلوم والتكنولوجيا والمعرفة والابتكار ووزارة البيئة في شيلي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تنظيم مؤتمر إقليمي بشأن السياسات العامة القائمة على العلم في مجال تغير المناخ.

37 - وعلى مدى السنوات الأربع من عملية التفاوض التي أسفرت عن اعتماد اتفاق إسكاسو والعملية الحالية لبدء نفاذه، أقامت اللجنة شراكة مع العديد من الكيانات، سواء من منظومة الأمم المتحدة أو من المؤسسات الإقليمية ذات الصلة. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو إحدى الوكالات المتعاونة الرئيسية، بما في ذلك بشأن إنشاء مرصد معني بتطبيق المبدأ 10 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو منبر عام يضم القوانين والأنظمة والسياسات والقوانين المستمدة من سوابق قضائية والمعاهدات المنطبقة على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

38 - وأقامت اللجنة شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) لتصميم وتنفيذ منبر المدن والمناطق الحضرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يهدف إلى المساهمة في صياغة السياسات الحضرية ورصد تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وتوفير مرصد للقوانين والأنظمة والإحصاءات الحضرية ومنتدى إلكتروني للسياسات الحضرية. وإضافة إلى ذلك، تعاونت اللجنة مع موتل الأمم المتحدة بشأن مختلف الأنشطة المتعلقة بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك حلقة العمل دون الإقليمية للحوار بشأن السياسات "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة" (بورت أوف سبين، حزيران/يونيه 2019).

39 - وفي عام 2019، تعاونت اللجنة تعاوناً وثيقاً مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مشروعين لتقديم المساعدة التقنية في أمريكا الوسطى: مشروع تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة السلفادور لتحديد العوائق والفرص المتاحة لتعزيز استثمار المغتربين في البلد؛ ومشروع مدته أربع سنوات يهدف إلى تقديم التحليلات اللازمة لفهم "الطابع الريفي الجديد" مع التركيز على الفجوات الهيكلية المستمرة من أجل الحد من الفقر وعدم المساواة في المناطق الريفية وتعزيز التحول الهيكلي في البلدان المتوسطة الدخل. وواصلت اللجنة شراكتها مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك في إصدار المنشور المشترك المعنون "آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين: منظور على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، 2019-2020" (The Outlook for Agriculture and Rural Development in the Americas: a Perspective on Latin America and the Caribbean, 2019-2020).

40 - وشاركت اللجنة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في تنظيم مبادرتين إقليميتين لتنمية القدرات بشأن تنفيذ خطة عام 2030 في منطقة البحر الكاريبي تنفيذاً متكاملاً. وأتاح مؤتمر التعلم بشأن "تنفيذ خطة عام 2030 في منطقة البحر الكاريبي" (ترينيداد وتوباغو، أيار/مايو 2019) وحلقة العمل الإقليمية بشأن "السياسات المتكاملة واتساق السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (ترينيداد وتوباغو، تشرين الثاني/نوفمبر 2019) منتدى لمناقشة التحديات والحلول المحتملة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 على الصعيدين الوطني والمحلي. وشملت الأنشطة مشاركة نشطة لمكاتب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة من بربادوس وترينيداد وتوباغو وغيانا.

41 - وفي سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في تموز/يوليه 2019، أقامت اللجنة شراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف تنظيم مناسبة جانبية

بعنوان "إعادة البناء على نحو أفضل: مراعاة الحجم في بناء القدرة على التكيف" لمناقشة ضرورة إدماج بناء القدرة على التكيف في تخطيط التنمية المستدامة وممارساتها في منطقة البحر الكاريبي؛ وساهمت اللجنة، مع الإدارة، في إعداد موجز السياسات الإقليمية بشأن التعجيل بتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة. 42 - وكذلك ساهمت اللجنة، مع مكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومعهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة، في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن استخدام نظام دعم السياسات من أجل تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وتيسير التنمية المستدامة المتصلة بالمياه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سان خوسيه، 4 و 5 آذار/مارس 2020).

43 - وأقامت اللجنة شراكة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل إصدار التقرير الإقليمي المعنون تقرير التجارة والتنمية لعام 2019 (Trade and Development Report 2019)، الذي نشره الأونكتاد. واللجنة عضو أيضا في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، وهي مبادرة ينسقها الأونكتاد وتركز على مساعدة البلدان النامية على تهيئة القدرات اللازمة للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها. وفي إطار مبادرات التجارة في القيمة المضافة، تعاونت اللجنة مع منظمة التجارة العالمية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجان الإقليمية الأخرى. واشتركت اللجنة ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد تقرير عن حالة تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعد 2014-2024 في أمريكا الجنوبية.

44 - وشاركت اللجنة بنشاط في فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتعاونت اللجنة أيضا مع الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تعزيز مسارات عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبرنامج أنشطة التعاون الإقليمي في إطار برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وواصلت اللجنة دعم الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وهي ائتلاف من منظمات الأمم المتحدة بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات، عن طريق جمع بيانات استقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة بإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في ستة عشر بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

باء - التعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى

45 - واصلت اللجنة تعاونها مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنفيذ المشترك لمشروعين من مشاريع الصناديق الاستثمارية لمنندى التعاون بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، شارك فيهما أيضا مصرف التنمية الآسيوي؛ ومشروع لتعزيز تكامل سلسلة القيمة بين آسيا وأمريكا اللاتينية.

46 - ونفذت اللجنة أيضا عدة مشاريع لحساب التنمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونفذت اللجنة، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، عدة أنشطة في إطار المرصد الإقليمي للطاقت المستدامة. وكانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا شريكا رئيسيا في المفاوضات المتعلقة باتفاق إسكاسو، حيث شاركت في جميع الاجتماعات، وهي تواصل تبادل المعارف والخبرات استعدادا لدخول الاتفاق حيز التنفيذ. ونظمت اللجنة، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الصحة

للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية والمبعوث الخاص المعني بالسلامة على الطرق، حلقة العمل الإقليمية للسلامة على الطرق لمنطقة البحر الكاريبي (كينغستون، 8 و 9 آب/أغسطس 2019). واشتركت اللجنة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في استكشاف سبل تحسين استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال البنى التحتية. وجرى التنسيق وتبادل الخبرات بصورة منتظمة مع اللجان الإقليمية الأخرى في مجالات مثل المسائل المتصلة بشيخوخة السكان، ولجنة السكان والتنمية، والاستعراضات الإقليمية بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

47 - وفي سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود في تموز/يوليه 2019، تعاونت اللجنة مع اللجان الإقليمية الأخرى ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك ومكتب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنظيم غداء عمل وزاري لجميع الوزراء الذين حضروا المنتدى بهدف مناقشة الاتجاهات والخبرات الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030. ويسرت اللجنة أيضا إجراء نشاطي مناقشة وتبادل معارف مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خلال الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

جيم - الشراكات مع منظمات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي

48 - في الاجتماع الوزاري الذي عرضت خلاله المكسيك خطة عملها لرئاستها المؤقتة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المكسيك، كانون الثاني/يناير 2020)، جددت اللجنة التزامها بمواصلة دعمها للجماعة في مجالات مثل تيسير التجارة وتغير المناخ والتكامل الرقمي. وفي الآونة الأخيرة، طلبت الرئاسة المؤقتة للجماعة من اللجنة الدعم التقني لمواجهة أزمة كوفيد-19.

49 - وواصلت اللجنة، بالتعاون مع أمانة منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، الإسهام في ترسيخ التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية. وخلال عام 2019، تعاونت اللجنة مع مجالس الوزارات القطاعية في منظومة التكامل في مجالات الاقتصاد والتجارة، والشؤون المالية، والطاقة، والنقل. وفي هذا الصدد، تعاونت اللجنة مع مجلس وزراء الطاقة في منظومة التكامل لنشر استراتيجية أمريكا الوسطى للطاقة المستدامة لعام 2030 وخريطة الطريق لوضع خدمات الطاقة الحديثة في متناول الجميع (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شرعت اللجنة في تنفيذ أنشطة لتصميم أول مساهمة محددة إقليميا لقطاع الطاقة (أول مساهمة من هذا القبيل تحدد إقليميا خارج الاتحاد الأوروبي)، وهي مبادرة اقترحها وزراء الطاقة والبيئة في البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى في إطار الاجتماع التحضيري للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (سان خوسيه، أكتوبر 2019). وأخيرا، واصلت اللجنة عملها مع منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى في سياق تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات بشأن الاستثمار العام والحد من أخطار الكوارث والتكيف المستدام والشامل، بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومشروع آخر يهدف إلى تعزيز سلاسل القيمة دون الإقليمية، في مجالي السياحة وصناعة الكاكاو على سبيل المثال.

50 - وتم التوقيع على اتفاق إطاري مع المعهد الاجتماعي للسوق الجنوبية المشتركة من أجل التعاون بشأن المبادرات المتصلة بالحماية الاجتماعية والإدماج الاجتماعي. وبالمثل، تجري مناقشات بشأن إمكانية

التعاون مع الفريق التقني المعني بالتنمية والإدماج الاجتماعي التابع لتحالف المحيط الهادئ بشأن إعداد مرصد اجتماعي للبلدان الأعضاء وقياس وتحليل الفقر المتعدد الأبعاد.

51 - ووقعت اللجنة اتفاقا مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن التعزيز المؤسسي لوزارات المالية في المنطقة، وخلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2019، قدمت المؤسساتان أشكالا من التعاون التقني إلى حكومة جزر البهاما لتقييم الأضرار والخسائر في أعقاب إعصار دوريان. وواصلت اللجنة التعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية بشأن وضع واستكمال بيانات الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

سادسا - الاستنتاجات

52 - بذلت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جهودا كثيرة لتنفيذ خطة عام 2030، مما يدل على إحرار تقدم كبير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لهذه البلدان دعما مستمرا في هذا المسعى. ومع ذلك، فإن الاتجاهات الحالية، ولا سيما في ضوء جائحة كوفيد-19، تكشف أن المنطقة قد وصلت إلى نقطة حرجة في المسار العالمي نحو عام 2030.

53 - ومن خلال العلاقة الوثيقة المبنية مع الدول الأعضاء، تحققت نتائج ملموسة ومهمة. وقد أتاح العمل المنسق والمنهجي في مجال التنمية المستدامة المنصفة للجنة أن تقدم مقترحات مبتكرة لإطار العمل، مثل الدفع البيئي الكبير، وهو مبادرة تهدف إلى إحداث تغييرات عميقة وتحولية في أنماط الإنتاج والاستهلاك على أساس الاستثمار المراعي للبيئة إلى جانب فرص الأعمال التجارية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. وسينصب التركيز بوجه خاص على المسائل المتصلة بالمدن الشاملة للجميع والمستدامة والذكية للاستفادة الكاملة من فوائد الثورة الصناعية الرابعة. وفي حين يولي هذا النهج الاعتبار الواجب للترابط مع الأرياف، فإن له أهمية خاصة جدا في منطقة تزيد نسبة التحضر فيها على 80 في المائة.

54 - بيد أن الاتجاهات المحددة لعدة مؤشرات تبيّن أنه إذا واصلت البلدان مسارها الحالي، فلن يتسنى لها تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة. ولذلك من الضروري وضع سياسات عامة لتنفيذ خطة عام 2030 الآن أكثر من أي وقت مضى. وعلاوة على ذلك، ومن أجل لتقييم آثار تلك السياسات، فإنه من الأهمية بمكان، تحديد ما إذا كان يجري العمل على عكس الاتجاهات السلبية وتعزيز الاتجاهات الإيجابية.

55 - ولتنفيذ خطة عام 2030، وفي سياق جائحة كوفيد-19 أكثر من ذي قبل، يلزم تعددية أطراف جديدة، تعزز الثقة في التعاون الدولي وفي العمل الجماعي من أجل توفير المنافع العامة العالمية والإقليمية، وتزيد من القدرة على التكيف مع الصدمات المالية والتجارية والتكنولوجية. فجائحة كوفيد-19 ستؤثر اقتصاديا واجتماعيا على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عبر خمس قنوات هي: انخفاض النشاط الاقتصادي فيما بين الشركاء التجاريين الرئيسيين؛ وانخفاض أسعار السلع الأساسية؛ وتعطل سلاسل القيمة العالمية؛ وانخفاض الطلب على الخدمات السياحية؛ وزيادة الإحجام عن المخاطرة، مما سيؤثر على التدفقات المالية. وستؤدي نسبة النمو السلبية وارتفاع نسبة البطالة إلى زيادة مستويات الفقر بين سكان المنطقة. ولذلك، فالتحدي الذي ينتظرنا هائل. بيد أن هذا التحدي يشكّل أيضا فرصة لاغتنام فوائد العمل المتعدد الأطراف ويفتح المجال لإجراء مناقشات تمس الحاجة إليها بشأن نموذج جديد للتنمية، شامل للجميع ومستدام ومنصف.